مسح تاريخي للمصالح الاوروبية في منطقة الخليج العربي

د. سيد فاروق حسنت ترجمة : د. محمد عبدالغني سعودي

مقدمـــــة :

استغلت القوى الدولية منذ العصور القديمة الخليج العربي لاشباع دوافعها الاقتصادية والسياسية ، فقد قام الاشوريون والبابليون وبدرجة اقل الفرس باستخدام هذا الممر المائي الاستراتيجي كشريان للتجارة بين الرافدين ، والجنوب العربي ، والقرن الافريقي ، والهند ، ويرجع اول شاهد تاريخي على استخدام الخليج العربي لهذا الغرض الى ٣٢٦ — ٣٢٥ ق.م ، عندما قام نارخوس بأمر من الاسكندر الاكبر ، بأول رحلة بحرية بدأت من الهند وانتهت الى رأس الخليج .

واصبح اقليم الخليج الممر الرئيسي والحيوي للاتصال بين اسواق الشرق واغنى واقوى امبراطوريتين على وجه الارض وهما الامبراطورية البيزنطية والدولة العباسية ، وذلك بعد انتشار الاسلام وما تبعه من فتح العراق وفارس وتأسيس الدولة العباسية .

وبانهيار الامبراطورية الرومانية في الغرب وانتشار الاسلام بخطوات سريعة في الشرق ، تم عزل غرب اوربا عن آسيا واستمر هذا من القرن الثاني عشر ولمدة خمسة قرون ، ولكن الاوربيين رجعوا مرة اخرى الى سواحل الشام ابان الحروب الصليبية ، واحيوا العلاقات التجارية مع الشرق عن طريق الهلال الخصيب . وكان اكثر ما يجذب الاوربيين توابل وحرير الشرق الذي كان الطلب عليهما شديدا في الغرب وكانت تتبادل هذه السلع بالمنسوجات والمعادن الاوربية.

---

* يعمل مدرسا للعلوم السياسية بجامعة البنجاب بلاهور — باكستان . كما يعمل استاذا زائرا للعلاقات الدولية بقسم الصحافة بنفس الجامعة . حصل على درجة الدكتوراة عن : « احتياطات الامن الاقليمية في منطقة الخليج » (من جامعة البنجاب) .

من مؤلفاتـــه :

" Stormy Waves of the Gulf. " (IN URDU) - Urdu Digest, March 1980. and Urdu Digest October 1979.

وكان لطرد الصليبيين من الشام ، وظهور الاتراك العثمانيين ، وسقوط القسطنطينية في ايديهم عام ١٤٥٣ م ، اثره في وضع التجارة الشرقيـــة تحت سيطرة الاتراك العثمانيين ، غير ان هذا الوضع الجديد لم يقلل من الطلب الاوربي على السلع الشرقية ، فقد دفعت الحاجة الملحة لتوابل الشرق (لحفظ اللحوم في الشتاء) فاسكو داجاما عام ١٤٩٧م الى القيام برحلته من لشبونة حول رأس الرجاء الصالح الى الهند ، فوضع اسس الامبراطورية البرتغالية في الشرق وبالتالي اصبح الخليج العربي حيويا لتلك الدولة الاوربية .

وكانت الدوافع الاولى للبرتغاليين في الشرق هي التجارة في التوابل مع اندونيسيا والملايو مما ادى الى تأسيس محطة تجارية في جوا على الساحل الغربي للهند . وبدأ اول غزو للبرتغاليين للخليج عام ١٥٠٦م عندما هاجموا واحتلوا جزيرة هرمز عند مدخله . وكان الغرض هو حماية طريق الهند البرتغالية مـــن منافسة المصريين والبنادقة والذين كانوا يستخدمون طريق البحر الاحمر .

وقد ظلت هرمز تحت السيطرة البرتغالية لمدة قرن بعد ذلك ، فاستغلوا موقعها الاستراتيجي للتحكم في المرور داخل وخارج الخليج . وبينمـــا كان البرتغاليون يسيطرون سيطرة تامة على الخليج ، كانت هناك قوى اوربية اخرى تتحرك بحذر في الاقليم ، وان اختلفت مصالحها ، فقد اسست شركة الهند الشرقية محطة تجارية لها في سورات (على الساحل الغربي للهند) في عام ١٦٠٨ لفك ما يشبه الحصار البحري الذي اقامه البرتغاليون حول فارس ، حتى ان الشاه عباس وافق عام ١٦١٨م على منح البعثة التي اوفدتها الشركة احتكار تصدير الحرير من فارس . واستطاع الفرس طرد البرتغاليين بمعاونة البريطانيين عام ١٦٢٢ م (وفقد البرتغاليون البصرة عام ١٩٦٤ م التي استولى عليها الاتراك ، وتم جلاؤهم عن مسقط آخر معاقلهم ورجعت لحكام عمان) ونقلت شركة الهند الشرقية رئاستها الى بندر عباس بعد سقوط هرمز في أيدي البريطانيين .

وظهر الهولنديون ـــ بعد ذلك ـــ على المسرح بعد طرد البرتغاليين بثلاثة اعوام ، أي في عام ١٦٢٥ م ، وافتتحوا مركزا تجاريا في بندر عباس ، اي في نفس المدينة التي نقل البريطانيون قاعدتهم اليها . وانعكست الحرب البريطانية الهولندية التي نشبت في اوربا عام ١٦٥٢ على العلاقة بين الدولتين في الخليج ، وعانى البريطانيـــون من انتكاسات متعـــددة وثبت الهولنديون اقدامهم في كل من بندر عباس والبصرة ، واصبحت قوتهم في الخليج اشبه بقوة البرتغاليين في القرن السابق . وادت وسائلهم العنيفة والتي يدل على ضراوتها طريقتهم في الاستيلاء على قشم * من الفرس عام ١٦٤٥ م الـــى شدة استيـــاء الفـــرس والاتراك ، وبالتالي عملوا على الانتقام من الهولنديين كلما سنحت الفرصة ، ومن ثم تآكل النفوذ الهولندي في الخليج .

* جزيرة قشم تتبع ايران وتقع عند مدخل هرمز قرب الساحل الايراني (المترجم)

وقد صحب تدهور القوة الهولندية في القرن الثامن عشر ، زوال ما كان لها من نفوذ في القرن السابع عشر ، فقد اجبرت على الانسحاب من محطتهـــا الرئيسية في بندر عباس عام ١٧٥٩ م وانسحبت من خائج عام ١٧٦٥ م ، ومن ثم انتهى النفوذ الهولندي في الخليج . ويعتقد جون مارلو John Marlowe انه بنهاية النفوذ الهولندي ، بدأت حقبة تبلغ نحو مائتي عام من السيادة التجارية والسياسية لبريطانيا في الخليج(١) ، فكتب يقول « ان السياسة البريطانية في الخليج صممت على اساس الحفاظ على استقلال وسلامة اراضي كل من فارس وافغانستان كدول حاجزة بين الهند من ناحية والتوسع الروسي في آسيا من ناحية اخرى »(٢) .

وبمعنى اخر ، ارتبطت المصالح البريطانية وكذلك السيطرة على الخليـــج العربي ، فيما بعد بطريق مباشر بأمن الهند البريطانية .

نمو المصالح البريطانية في الخليج :

منذ انتهاء حرب السنين السبع بين فرنسا وبريطانيا ، او بمعنى آخر منذ عام ١٧٦٣ م لم يصبح الاهتمام البريطاني في الخليج تجاريا بحتا بقدر ما اصبح سياسيا ، فرغم انه كان موجها اول الامر نحو حماية التجارة البريطانية ، الا انه تحول فيما بعد الى تأسيس المصالح البريطانية والابقاء عليها وحراستها في نطاق نفوذ ضخم يغطي المداخل البرية والبحرية للممتلكات البريطانية في جنوبـــي آسيا (٣) .

ولقد عانى الاسطول البريطاني بعض المتاعب في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من نشاط قراصنة الخليج . (اطلق الانجليز عليهم تلـــك التسمية) * الذين أعاقوا حركة السفن واصبحوا مصدر تهديد للمصالـــح البريطانية . وكان شيوخ الامارات هم الذين يمارسون هذه القرصنة التـــي شجعتهم عليها القبائل الوهابية في نجد (٤) ، وبخاصة السعوديون ، ونظرا لان شاه فارس كان ضعيفا للغاية ، فقد استمر « القراصنة » في نشاطهم لا يقف امامهم عائق .

وقد اصبحت هذه القرصنة ظاهرة رئيسية في حياة معظم السكان مـــن « ابو ظبي » في الجنوب الغربي الى رأس مسندم في الشمال ، وكان عرب مسقط اكثرهم جرأة ومغامرة ، فقد اصبحوا من القوة بحيث استطاعوا الاستيلاء على الممتلكات البرتغالية على الساحل الافريقي واسسوا سلطنة زنجبار .

ولعل أحسن مايصف اتجاهات السياسة البريطانية في ذلك الحـــين ،

---

* وقع عرب الخليج الادنى وبصفة خاصة القواسم الاتاوات على السفن الاجنبية ، ومنها السفـــن البريطانية المارة بمياههم ، ولما كانت بريطانيا قد انتهت مع وضع حد للنفوذ الفرنسي في الاقليم وارادت الا تكون هناك قوة داخلية تناوئها قررت القضاء عليهم وكسر شوكتهم بحجة انهن قراصنة.

نصيحة « مونتستيوارت الفنستون Mountstuart Elphinstone
حاكم بمباى ، الموجهة الى لورد هيستنجز Hastings الحاكم العام للهند
والتي ورد فيها :

« من رأينا انه يجب ان نمتنع عن كل تدخل في الادعاءات الخاصة باحتلال البحرين تحت تفسير واضح لشيخ هذه الجزيرة ، بأنه طالما منع قبيلته من القيام بأعمال عدوانية في أعالي البحار ، فانه يمكن ان يلقى من الحكومة البريطانية كل درجات التشجيع والتعاون المتبادل .... أن أي سفينة ذات صفة حربية سوف تدمر ، ولن يسمح في المستقبل بالملاحة سوى للسفن التي لها صبغة تجارية ....

وفيما يختص بامام مسقط ، فنحن نأمل الا نلاقي سوى صعوبات قليلة في اقناعه بسياسة تقوية ممتلكاته ومواردها ، والعمل على تماسكها بدلا من اضعافها نتيجة توسيع رقعة اراضيه ... وفي امكاننا الحصول في المستقبل على معونة مادية من التعاون مع سفن سموه وقواربه لحماية الخليج ، وبمقدوره ان يساعد على تأمين هدوء واستقرار الخليج في المستقبل وذلك بالعمل مع سفننا الحربية ....ويمكن تنمية مصالحنا في ايران بطريقة محسوسة عن طريق تدخلنا للحفاظ على أمن الخليج كما كان من قبل ... وفي نيتنا ان نبقى على قوة بحرية كبيرة في موقع مركزي في الخليج — على قدر ما نستطيع — مع بعض القوارب المسلحة، لزيارة الموانى المختلفة ، ولمراقبة اية سفن حربية ، ووجود هذه القوة تحت قيادة جنرال كبير هو من الاجراءات التي يبدو انها من افضل الحسابات للقضاء على القراصنة بصفة عامة »(٥).

وقد هاجم الاسطول البريطاني في عام ١٨١٩ معاقل القرصنة الرئيسية في رأس الخيمة وغيرها من موانى الخليج ودمرها . وكانت هذه الحملة تحت قيادة المأجور جنرال « وليم جرانـــت كـــير » William Grant Keir وقوامها ثلاثة آلاف جندي بريطاني تحملهم ثلاث سفن بريطانية ، ونتيجة لذلك اجبر مشايخ الخليج على طول « ساحل القراصنة » فضلا عن شيخ البحرين ، على التوقيع على معاهدة عام ١٨٢٠ م ، وبمقتضاها تعهدوا بالامتناع عن القرصنة ضد أية اطراف اخرى . وتنص معاهدة السلام المؤرخة في ٨ يناير عام ١٨٢٠ م على ما يلي :

« المادة الثانية : ان الحرب المعترف بها هي تلك التي تعلن ويعترف بها وتقوم بها حكومة ضد حكومة ، اما قتل الرجال والاستيلاء على السلع دون اوامر من الحكومة واعلان منها بذلك ، فيعتبر نهبا وقرصنة .....

واذا هاجم أي شخص من العرب المتعاقدين (بهذه الاتفاقية) على كائن

من كان يمر باليابس او بالبحر بغرض النهب والقرصنة ، دون اعتراف بحرب قائمة ، فانه يعد عدوا للبشرية جمعاء ، وتصادر امواله وسلعه)) (٦) .

ومنذ عام ١٨٢٠ ، تمركزت قوة بحرية بريطانية في الخليج ، كانت قاعدتها في اول الامر في رأس الخيمة ، وانتقلت بعد ذلك الى جزيرة قشم وذلك لمراقبة تنفيذ المعاهدة المذكورة وما قد يأتي بعدها من اتفاقيات اخرى .

واتضحت بمرور الزمن عدم ملاءمة معاهدة السلام التي عقدت في عام ١٨٢٠ من اجل الحفاظ على الامن البحري كاملا ، فازاء النزاعات التي لا تنتهي بين الشيوخ انفسهم اصبح ضروريا ان تعيد السلطات البريطانية النظر في القضية برمتها(٧) وخاصة وان معاهدة عام ١٨٢٠م لم تنكر حق جميع الشيوخ في القيام بالحرب ضد بعضهم البعض عن طريق البحر ، وبمعنى آخر ان اعلان الحرب بواسطة شيخ على آخر يعتبر داخلا ضمن اطار المعاهدة ، بينما اعتبرت جميع اعمال العدوان الاخرى كالقرصنة والسلب غير شرعية . وبرغم هذا ، فتحت شعار الحرب « المعترف بها »أرتكبت كثير من اعمال القرصنة المتبادلة وخاصة في مواسم استخراج اللؤلؤ .

ومن اجل هذا دفع شيوخ المنطقة الى الالتزام « بهدنة بحرية » في عام ١٨٣٥ تعهدوا فيها بعدم الخوض في اية عمليات عدوانية عن طريق البحر لمدة ستة اشهر ، وعلى اعتبار ان الحكومة البريطانية لن تتدخل في حروبهم على اليابس . وقد اسفرت هذه الهدنة عن نتائج ايجابية على حد قول احد الموظفين البريطانيين ، وهو « ارنولد ويلسون " Arnold Wilson ") بحيث حفزت الشيوخ الى تجديدها لمدة ثمانية اشهر وكذلك في عام ١٨٣٧ م(٨) غير ان آراء ويلسون هذه ينبغي ان تؤخذ بقدر كبير من التحفظ وخاصة فيما يعتقده كموظف بريطاني متفان من ان غاية بريطانيا في تحقيق ما يسمى « بالسلام البريطاني » ينبغي ان تكون هدف الجميع في هذه المنطقة ،وتبقى رغم هذه الحقيقة العازية وهي ان تلك المعاهدات قد فرضت على القبائل الخليجية . وفيما بعد كان يتم تجديد هذه الاتفاقية سنويا ، ثم مدت الى عشر سنوات في عام ١٨٤٣ ، ورغم هذا استمر النزاع في النشوب بين الشيوخ من وقت لآخر وتكررت الاعمال العدوانية وخاصة من جانب السلطان بن صقر مما استدعى تدخلا بريطانيا واستعراضا للقوة على الرغم من ان اعمال القرصنة لم تكن خطيرة بوجه عام . وعندما انقضت فترة السنوات العشر ، عقد اتفاق اكثر ثباتا عرف باسم « معاهدة السلام الدائم » في مايو عام ١٨٥٣ وكانت شروطه مثل شروط معاهدة الصلح العشرية السابقة ، ولكنها تضمنت شرطا اضافيا مضمونه ان يراقب البريطانيون الهدنة البحرية ، وان ينفذوها بالقوة اذا مادعت

الحاجة الى ذلك . ومعنى هذا انه في حالة اعتداء على أي طرف من الاطراف عن طريق البحر ، فان القبيلة المتضررة لا تثأر لنفسها ، بل تحيل الامر الى السلطات البريطانية في الخليج . وهكذا استطاعت بريطانيا بعد جهد كبير ان تجلب السلام لمياه الخليج ، وهو سلام تعتبره الامم الاخرى نتيجة طبيعية للقوة المتزايدة التي اضفتها الاسلحة الحديثة وقوة البحرية النظامية ، على القوى الاوربية في المياه الشرقية(٩) .ولعله من المناسب هنا ، ان نذكر بأن حرب الاستقلال في جنوبي آسيا (عام ١٨٥٧) قد ادت الى تحويل السيطرة من شركة الهند الشرقية الى مكتب حكومة الهند الذي آل اليه امر حصر وتنظيم الاهداف السياسية البريطانية .

وتلى هذا توقيع شيوخ الخليج على معاهدات اخرى مع بريطانيا حددت ارتباطهم بها ، وقد الزمت هذه الاتفاقيات — التي يمكن ان يطلق عليها اسم « الاتفاقية الخالصة » — الشيوخ بعدم الدخول في أية اتفاقيات او مراسلة أية قوة اخرى عدا بريطانيا ، او الموافقة على اقامة أي وكيل لحكومة اخرى داخل اراضيهم ، وليس لهم ان يتنازلوا او يرهنوا ، او يبيعوا او يسمحوا باحتلال أي جزء من اراضيهم سوى للحكومة البريطانية (١٠) وفي المقابل ، تعهدت الحكومة البريطانية في الهند بالدفاع عنهم ، وبتمثيلهم في علاقاتهم الخارجية .

وكانت البحرين اول من وقع على « الاتفاقية الخالصة » في عام ١٨٨٠ ، وتبعتها مشيخات الساحل المتصالح في عام ١٨٩٢ ، ثم الكويت في عام ١٨٩٩ ، بينما تأخر توقيع قطر حتى عام ١٩١٦ .

ولقد اصبحت البحرين بمثابة المستعمرة البريطانية الوحيدة في المنطقة في حين ان بقية الامارات الاخرى اعتبرت بمثابة « محميات » وظلت مستقلة في ادارة شئونها الداخلية . ولقد كان التهديد الالماني المتمثل في سكك حديد برلين — بغداد ، من العوامل التي ادت الى انضمام الكويت الى هذه الاتفاقيات ، رغم انها ظلت تحت السيادة العثمانية من الناحية الرسمية . واصبح هناك ممثل رئيسي لبريطانيا في الخليج للاشراف على تنفيذ الاتفاقيات المعقودة ، واطلق عليه اسم الممثل السياسي المقيم لحكومة جلالة الملكة في الخليج العربي والقنصل العام لفارس وخوزستان . وللمقيم البريطاني الحق اذا ما دعت الحاجة في استدعاء قطع الاسطول لمساعدته ، سواء من السفن التابعة للاسطول الملكي في الهند والتي كانت تحت امرته ، او من محطة الاسطول الملكي في جزر الهند الشرقية ، وهي التي كانت تقوم بدوريا منتظمة في مياه الخليج . (١١)

وكان المقيم البريطاني — كما يدل عليه اسمه — مسئولا عن القيام بواجبات متعددة ، فقد كان تابعا للمكتب السياسي في الهند طوال الفترة الممتدة بين عام

١٨٩٠ وحتى الحرب العالمية الاولى ، وكان هذا الموظف الهام مختارا ، بل هو المختار من بين الاخيار (١٢) ، ويعمل تحت الاشراف المباشر للادارة الخارجية في حكومة الهند ، أي انه كان تابعا مباشرة للحاكم العـــام في الهند ، والذي كان مسئولا عن شئون الخليج .

وحصلت الحكومة البريطانية من شيوخ الساحل المتصالح على تعهدات بالقضاء على تجارة الرقيق مع افريقيا في الفترة من ١٨٢٠ الى ١٨٥٣ م ، وكان اكثرها الزاما في ربيع عام ١٨٤٧ م عندما تعهد كل شيخ « بمنع تصدير الرقيق من سواحل افريقيا ، او أية جهة اخرى على سفن يملكها هو أو احد رعاياه او التابعين له » واعطى حق البحث عن المخالفين والقبض عليهم للحكومة البريطانية. وقد تعهد الشيوخ ايضا في عام ١٨٦٥ ـــ في ملحق للاتفاقية السابقة ـــ بتسليم السلطات البريطانية الرقيق الذين يهبطون اراضيهم . وقد تأكد التزام شيوخ الخليج بهذه الارتباطات ـــ مرة اخرى ـــ في عام ١٨٧٣ م ، كما حصلت بريطانياعلى تعهدات مماثلة من شيخ البحرين في عامي ١٨٤٧ ، ١٨٥٦ ، وعقد سلاطنة مسقط متتابعين عدة اتفاقات مع الحكومة البريطانية تتعلق بتجارة الرقيق في ممتلكاتهم خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٢٢ م ، ١٨٧٣ م ، وفي العام الاخير منع حاكـم مسقط تجارة الرقيق في عاصمته بل وفي كل انحاء السلطنة ، واعلـــن بأن استيراد الرقيق يعد عملا غير مشروع ، كما منح الحكومة البريطانية الحق في البحث والقبض على سفن مسقط التي تشترك في مثل هذه التجارة . ورغم ان البحرين قد وقعت على اتفاقية ١٨٢٠ ، الا انها ظلت خارج نظام « الساحل المتصالح » اذ لم تكن لدى بريطانيا رغبة في الدفاع عنها ضد الاطراف العديدة الاخرى التي ادعت السيادة عليها : كالسعوديين ، والفرس ، والمصريين ، وسلاطين مسقط (١٣) . وادى ادعاء كل من السعوديين والاتراك والفرس بالسيادة عليها في ١٨٥٩ ـــ ١٨٦٠ م الى ان تعلن الحكومة البريطانية في النهاية بصورة رسمية عن نيتها في الاحتفاظ بوضع البحرين كمستعمرة بريطانية .

ولم تقم بين بريطانيا وكل من الكويت ، وقطر ، وامارة نجد السعودية ، اية علاقات على غرار ما تم بينها وبين البحرين والامارات المتصالحة ، اذ لم يقم سكان الكويت خلال القرن بأي عمل من اعمال القرصنة ، ولم يسهموا بشكـــل بارز في تجارة الرقيق . أما قطر وامارة نجد ، فمنذ عام ١٨٧١ ، وهما تحـــت السيطرة التركية بدرجات متفاوتة ، ولم توقع أية اتفاقات بينهما وبين الحكومة البريطانية الا بعد قيام الحرب الاولى عام ١٩١٤ ، ففي نوفمبر عام ١٩١٦ وقع شيخ قطر اتفاقية اشرك بمقتضاها في كل الاتفاقيات التي سبق عقدها مع شيوخ الساحل المتصالح ، في مقابل ان تضمن له بريطانيا الحماية من اي اعتداء يأتيه بطريق البحر ، وان تبذل مساعيها الحميدة لمعاونته اذا ما تعرض للعدوان عن

طريق البر ، طالما انه لم يكن هو او رعيته مسئولين عن اثارته . وثمة اتفاقية مماثلة تم عقدها مع بن سعود امير نجد في ديسمبر عام ١٩١٥ ، اعترفت به كحاكم مستقل على نجد ، والاحساء ، الى ان حلت محلها معاهدة جدة في عام ١٩٢٧ — وهي التي اقرت فيها بريطانيا بنمو قوة بن سعود فيما بين التاريخين المذكورين ، واعترفت بهملكا علىالحجاز ونجد وتوابعهما ، وبالاستقلال الكامل والمطلق لكافة الاراضي الخاضعة له.اما بن سعود فقد وعد من جانبه بالابقاء على علاقة الصداقة والسلام مع امارات الخليج التي لها علاقات تعاقدية مع الحكومة البريطانية ، فقد نصت المادة السادسة من معاهدة جدة على ما يلي :

« يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وتوابعهما بالابقاء على علاقات الصداقة والسلام مع الكويت والبحرين ، ومع شيوخ قطر وساحل عمان الذين لهم علاقات تعاقدية خاصة مع حكومة جلالة الملك البريطانية »(١٤) .

وفي عام ١٩٣٢ ضم بن سعود رسميا جبل شمر وغير اسم مملكته الى المملكة العربية السعودية .

وثمة قوة اوروبية اخرى وهي « روسيا » لم تستطع ان تتوج اهتماماتها بالخليج الى أي مظهر من مظاهر السيطرة ، فقد حاقت بهم الهزيمة في الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ — ١٩٠٥) في الوقت الذي كانوا يجنون فيه بعض المزايا في صراعهم مع بريطانيا في فارس — غير انهم لم يلبثوا بعد ذلك طويلا ، ففقدوا تأثيرهم النفسي على الفرس ازاء الهزيمة التي اوقعتها بهم قوة آسيوية . ولا بد ان نشير هنا الى ان الروس تمكنوا في عامي ١٩٠٠م ، ١٩٠١م من السيطرة الكاملة على الجمارك الفارسية ، مما نتج عنه الاضرار بالتجارة البريطانية الى ابعد الحدود .

وكان بعد ذلك تقسيم بلاد فارس في اتفاقية عام ١٩٠٧ الى مناطق نفوذ بين البريطانيين والروس ، وهي الاتفاقية التي ظلت بمقتضاها مياه الخليج تحت نفوذ البريطانيين وسيطرتهم التامة .

سيطرة البريطانيين على الخليج :

عندما نشبت الحرب في اغسطس ١٩١٤ بين بريطانيا والمانيا ، كانت الامور قد استتبت تماما للسلطة البريطانية في الخليج(١٥) ، ففي العقد الاخير من القرن التاسع عشر ، كان المقيم البريطاني يشرف على نفر قليل من الموظفين ، زاد عددهم الى عشرين موظف رسمي في عام ١٩١٤ ، وكان يناط بهم الاشراف على المنارات ، والعوامات ، والدوريات البحرية ، وخطوط البرق ، ومحطات

اللاسلكي(١٦) . وللدلالة على سيادة بريطانيا في الخليج قرب نهاية القرن التاسع عشر ، يكفي القول بأنه في عام ١٩٠٠ لم يكن هناك من مجموع السفن التي دخلت مياه الخليج والبالغ عددها ٣٢٧ سفينة ، سوى ست سفن غير بريطانية ، وفضلا عن هذا فان ما يربو على ٨٠٪ من الحمولة كانت بريطانية ايضا(١٧) .

وكانت السلطة البريطانية في الخليج تحت اشراف مزدوج من قبل وزارة الخارجية وحكومة الهند البريطانية ، وكان مكتب الهند حلقة الاتصال بينهما ، اما وزارة الخارجية فكانت مسئولة عن العلاقات مع الدولة العثمانية ، كما كان الوزير البريطاني في طهران وكذلك القناصل العامون ، وقناصل مدن فارس وبلاد الرافدين ومسقط تابعين لوزارة الخارجية (١٨). أما حكومة الهند فكانت تقوم بتعيين المقيم السياسي لاقليم الخليج ومركزه بوشهر (فارس) ، وكذلك الوكلاء السياسيين في المشيخات العربية وفي المحمرة بفارس ، وهؤلاء جميعا كانوا مسئولين امامها ، كما كانت حكومة الهند مسئولة ايضا عن العلاقات السياسية مع حكام اقليم الخليج العربي وشبه جزيرة العرب باستثناء التعاون مع حكومة فارس والدولة العثمانية ، ومعنى هذا ، ان المقيم السياسي الرئيس في بوشهر ــ والذي كان ايضا قنصلا عاما لفارس وخوزستان ــ وكذلك جميع الوكـــلاء السياسيين الاخرين ــ الذين كانوا يتولون مناصب قنصلية في نفس الوقت ــ كان عليهم ان يدينوا بالولاء لسيدين في وقت واحد هما : حكومة الهند ، ووزارة الخارجية البريطانية .

وقد لخص « بريتون كوبر بوش Briton Cooper Busch » ابعاد الدبلوماسية البريطانية في الخليج قبل الحرب العالمية الاولى في اربع نقاط رئيسيةهي (١٩) :

١ ــ نجحت بريطانيا في مواجهة التحديات الفعلية والمفترضة ، كقـــوة استطاعت السيطرة على الاقليم ، وقد اتت هذه التحديات من جانب فرنسا (مسقط) وروسيا (فارس) والمانيا وتركيا (الكويت او خط سكة حـــديـــد بغداد) .

٢ ــ ارتبطت الدبلوماسية البريطانية في الخليج اوثق الارتباط بالازمات التي حدثت في الشئون العالمية قبل الحرب العالمية الاولى ، ويمكن تتبع صدى هذه الاحداث العالمية في هذه المنطقة البعيدة في الخليج ، فقد جاء على سبيل المثال ــ ذكر « الخليج » في المفاوضات البريطانية الفرنسية التي ادت الى « الاتفاق الودي « Entente Cordiale (٢٠) »

٣ ــ املت التحديات الاخرى المتعددة ــ التي واجهتها بريطانيا ــ عليها

النظر الى الخليج على اعتبار انه يمثل كيانا سياسيا واحدا ، فعلى سبيل المثال لم يكن في مقدورها اتباع سياسة منفصلة ازاء البحرين تختلف عن المتبع تجاه عمان ، فقد اقتضت دواعي الامن الربط بين كل اجزاء الخليج لكي تتحقق السيطرة الفعالة عليه .

٤ ــ تأثر وضع بريطانيا في الخليج بالاحتكاك بين وزارة الخارجية البريطانية وحكومة الهند ، التي كانت حتى عام ١٩٠٥ متحمسة لاتباع سياسة الخط المباشر (أي الارتباط بالسلطة القريبة من الخليج المتمثلة في حكومة الهند وليس بوزارة الخارجية البريطانية) واحيانا كانت تنفذها حتى بدون موافقة الحكومة البريطانية ، وكان « لورد كيرزون » نائب الملك القوي في الهند يؤيد هذه السياسة ، حتى ولو كان هذا دون موافقة الحكومة البريطانية ، وكان يصر على ان مشكلات الخليج هي مشكلات تخص حكومة الهند بالدرجة الاولى ، ويمكن الاستدلا لعلى مغزى هذه السياسية من كلمات سير « ارنولد ويلسن Arnold Wilson » الذي يقول : « كان جيل الرجال الذين خدموا قبل الحرب العظمى من المؤمنين بنيل المهام التي تسند اليهم وكنا نشاركهم هذا الايمان ، فقد كانوا دعاة رسالة مقدسة ، وكنا نحن اتباعهم في اعتناق رسالة السلام البريطاني التي كنا نعمل من أجلها في سعادة ونموت من أجلها اذا اقتضت الضرورة ، وكان « كيرزون » في قمته لساننا « وكبلنج » في سموه الهامنا (٢١) » وكان نشوب الحرب العالمية الاولى ، وزيادة احتمال دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا قد وضع حكومتي بريطانيا والهند امام مشكلات عاجلة تتعلق بالدفاع عن المصالح البريطانية في الخليج العربي . ولعل اكثر المشكلات الحاحا كانت تتمثل في الدفاع عن حقول النفط ومصافيه في جنوبي فارس ، وكذلك عن خط الانابيب الذي يربط بينهما ، وكانت بريطانيا ملتزمة ماديا ومعنويا بحماية شيوخ الخليج بمقتضى المعاهدات او علاقات الصداقة التي تربطهم بها ، اذا ما حاقت الاخطار باستقلالهم او بممتلكاتهم او بحريتهم او حتى بأرواحهم، وذلك في حالة دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا في اقليم الخليج *(٣٢)

والاكثر اهمية من هذا ، ان بريطانيا ادركت ان التخطيط للدفاع عن الخليج لصيق الارتباط بالدفاع عن الهند ، الامر الذي يستدعي تأمين السيادة البحرية البريطانية في الخليج في حالة حدوث تقدم الماني الى رأس الخليج ، كما ادركت ايضا ، اهمية التعاون البريطاني الروسي لصد أي تقدم الماني ــ تركي يمكن حدوثه نحو الشرق الى فارس وعبر بحر قزوين ، الى الهند وافغانستان واواسط آسيا .

* يحاول الكتاب البريطانيون اقناع العالم بأنهم شعروا بالخطر على ارواح الحكام وممتلكاتهم واستقلالهم اذا ما دخلت تركيا الحرب مع المانيا ، ولكن الواقع غير ذلك فالخوف هنا هو خوف على المصالح البريطانية سواء في الخليج او الهند ، اذا استطاع الالمان والاتراك انتزاع الاقليم من بين ايديهم (المترجم) .

ويبدو بعد ذلك ان منطقة الخليج قد شهدت في اواسط العشرينات من القرن الحالي فترة من الاستقرار النسبي ، بعدما حدث من تغييرات بانتهاءالحرب العالمية الاولى فقد زال تهديد الامبراطورية العثمانية ، ووضعت نهاية لاسرة « القشر » في ايران ، والتأمت اواسط شبه الجزيرة العربية في مملكة مستقلة ، وساد النفوذ البريطاني على نحو كاسح بعد ان كان مجرد وجود قوى فقط قبل الحرب(٢٣) ، ولم تعد روسيا — وقتذاك — قوة عظمى كما كانت قبل الحرب وكذلك الحال بالنسبة لالمانيا ، كما أمن البريطانيون المشيخات العربية من توسع ابن سعود الذي حدد من طموحاته بقينه بسيادة بريطانيا . اما في بلاد فارس فقد استقرت الاوضاع السياسية بعد عقد كامل من الغزو الاجنبي والاضطرابات الداخلية ، والفوضى الشاملة .

ومن المناسب ان يشار في هذا الصدد الى نمو انتاج النفط في اقليم الخليج ، فحتى عام ١٩٣١ لم تكن بريطانيا على بينه من اهمية رواسب النفط في هذه المنطقة ، فقد اكتفت على ما يبدو بالكميات الهائلة التي اكتشفت في كل من فارس والعراق . وفي ٢٩ ابريل ١٩٣٣ وقعت فارس مع شركة النفط الايرانية الانجليزية اتفاقا تنص مادته الاولى على : « تمنح الحكومة الشركة بمقتضى شروط هذا الامتياز الحق الخالص داخل اراضي الامتياز في البحث عن النفط واستخراجه بالاضافة الى تكريره او معاملته بأية طريقة اخرى،وجعله ملائما للتداول التجاري، وتمنح الحكومة الشركة ايضا الحق — غير المطلق — في نقل النفط داخل بلاد فارس وتكريره او معاملته بأي طريقة اخرى وجعله صالحا للتجارة ، بالاضافة الى بيعه في فارس او تصديره الى الخارج (٢٤) *

وفي اعقاب ذلك بدأ الامريكيون يظهرون اهتماما كبيرا بالكويت ، غير ان الحكومة البريطانية قاومت منحهم أية امتيازات نفطية . وفي عام ١٩٣٤ دخلت شركة النفط الانجليزية الايرانية الميدان ، وتكونت بعد ذلك شركة نفط الكويت التي تألفت من كل من شركة النفط الانجليزية الايرانية وشركة جلف اويل الامريكية ومنحت امتياز لمدة ٧٥ عاما ، وبدأت اول عمليات للحفر في عام ١٩٣٦،ولكنها باءت بالفشل ، وبعد محاولات عديدة ظهر النفط على بعد خمسة وعشرين ميلا الى الجنوب من الكويت في تلال البرقان (٢٥) غير ان نشوب الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩ اوقف عمليات التنقيب ، واستمرت الحال على هذا النحو الى ان تدفق النفط لاول مرة خلال الانابيب في عام ١٩٤٦ وشحن عن طريق الفحاحيل وهكذا بدأت الحياة تدب في الخليج باكتشاف النفط واستخدامه .

وفي الخمسينيات واوائل الستينيات من القرن الحالي بدأ التساؤل من جانب الحكومة البريطانية عن صلاحية هياكل الاتفاقيات التي عقدت مع شيوخ الخليج في القرن التاسع عشر ، خاصة وان هذه الهياكل قد تمت في وقت كانت

* هذه الاتفاقية هى التي الغتها ايران في اول مايو عام ١٩٥١ .

فيه مصالح بريطانيا بحرية في المقام الاول في حين انها اصبحت فيما بعد اقليمية في معظمها(٢٦) .

وعند التأمل في الوضع الخليجي، يتضح بجلاء اثر عدم وجود حدود واضحةعلى التطور السياسي للدول الخليجية وعلى علاقاتها ببريطانيا « فالنظام المتصالح » يدرك في قرارة نفسه ان بريطانيا مسئولة تماما عن استقلال اقطاره وعن الدفاع عنها وعن سلامة اراضيها ، وهو ادراك واضح وصريح في حالة البحرين ، ومشروط بالنسبة لقطر ، ومفهوم ضمنا بالنسبة للامارات . ورغم ان سلطنة مسقط وعمان كانت تواجهها هي الاخرى مشكلات الدفاع وتثبيت الحدود السياسية ، الا ان علاقاتها مع بريطانيا لم تكن على غرار علاقات الكيانات الاخرى بها فالارتباط الوحيد الذي مازال قائما بينها وبين بريطانيا يتمثل في « معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة » التي ابرمت في عام ١٩٥١ ، وان كان قد وقع اتفاق آخر في يوليه عام ١٩٥٨ لتزويدها بالمعونات المالية والحربية ،ولمد فترة الترتيبات والتسهيلات الخاصة الممنوحة للسلاح الجوي البريطاني لاستخدام سلالة وجزيرة مصيرة . ومع هذا ، ورغم عدم وجود التزامات رسمية من جانب بريطانيا للدفاع عن السلطنة ، فقد كانت هناك تقاليد قديمة من الصداقة مع سلاطين آل بو سعيد تمتد الى الوراء الى ما يربو على قرن ونصف بالاضافة الى سجل من المساندة لهم في مشكلاتهم الداخلية والخارجية(٢٧) ومما لا شك فيه ان انتشار النزاعات المحلية في الخليج هو الذي يبرز اهمية قضية « الدفاع » اذ انه ما من ازمة كبرى ظهرت في شبه الجزيرة العربية منذ عام ١٩٤٥ ، الا وكانت المنازعات المحلية تكمن وراءها ، فقد ادعت ايران سيادتها على البحرين ،وطالبت البحرين بالجزر الواقعة شمالي قطر ، وتنازعت قطر وابو ظبي « خور العديد » حيث يلتقي نفوذ كل منهما على التوالي .. وهلم جرا .

ومنذ اوائل الستينات ، ابدت الولايات المتحدة الامريكية اهتماما متزايدا بالخليج لايقل بحال عن اهتمام بريطانيا بل جاوزه كثيرا في مجال المشاركة في صناعة النفط . وقد تعهدت الولايات المتحدة الامريكية على الاقل حتى قيام الثورة الاسلامية بدعم ايران ومساندتها والحيلولة دون تغلغل الاتحاد السوفيتي الى الخليج . وتدور المصالح الامريكية اساسا حول الحفاظ على الاوضاع الراهنة في المنطقة وبالتالي تقوية النظم المتعاطفة معها ، والقضاء على أية تنظيمات ثورية مناوئة ، والحيلولة دون حدوث أي اضطراب في خطوط تدفق النفط بسهولة الى الغرب . ويتضح من كافة الدراسات والندوات التي عقدت في الولايات المتحدة الامريكية ان احتمال حدوث أي انقلاب راديكالي ناجح في المنطقة يؤرق كثيرا صانعي السياسة الامريكيين ، فأي تغيير او انتقال للسلطة في الاقليم ، قد لا يهدد فقط تدفق النفط الى الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، بل يمكن ان

يؤثر بخطورة على الاستثمارات الامريكية الضخمة في برامج التنمية في الاقليم ويمكن ان يفقدهم في نهاية الامر سوقا متنامية للسلع الاستهلاكية الامريكية(٢٨).

والولايات المتحدة الامريكية لم تنظر الى قضايا الخليج بنفس الرؤية البريطانية ، ومثال ذلك انها كانت تميل الى اعتبار تطلعات المملكة العربية السعودية تجاه الساحل المتصالح امرا مقبولا على الرغم من انها كانت تعتبر اقليم الخليج مسئولية بريطانية بالدرجة الاولى ، وكانت تقدر تماما البعد الامنى في هذه المسئولية ، فضلا عن ممارسة شركات النفط الامريكية لنشاطها في ظل الوجود البريطاني . أما روسيا فلم تظهر اهتماما مباشرا بالاقليم خلال هذا القرن باستثناء محاولتها دفع تجارتها في اتجاهه ابان الثلاثينات ، اما حجم نشاطها الدبلوماسي فقد ظل محدودا ، الامر الذي لم يسبب لبريطانيا متاعب تذكر .

خاتمة

في يناير ١٩٦٨ قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي في عام ١٩٧١ وفي غرة ديسمبر عام ١٩٧١ تم تبادل المذكرات بين المملكة المتحدة والامارات المتصالحة (ابو ظبي) لانهاء العلاقات المترتبة على المعاهدة الخاصة بينهما . وقد ورد فيها :

(١) ان العلاقات المترتبة على المعاهدة الخاصة بين المملكة المتحدة وامارة ابو ظبي العضو في اتحاد له مسئولياته الدولية ــ كدولة ذات سيادة مستقلة ــ سوف ينتهي مفعولها من تاريخ اليوم .

(٢) ينتهي في نفس التاريخ مفعول « الاتفاقية الخالصة » التي وقعت في ٦ مارس ١٨٩٢ وكل الاتفاقيات الاخرى ، وكذلك الارتباطات والمسئوليات والتعهدات بين المملكة المتحدة وامارة ابو ظبي وهي التي تنبثق من العلاقات الخاصة المتصلة بتلك الاتفاقية .

(٣) سوف تظل العلاقات بين المملكة المتحدة وامارة ابو ظبي باعتبارها عضوا في دولة الامارات تحكمها روح الصداقة الوطيدة والتعاون ، وفقا لمعاهدة صداقة خاصة بمستقبل العلاقات بين المملكة المتحدة ودولة الامارات العربية المتحدة(٢٩).

وقد تم تبادل مذكرات متشابهة مع امارات الخليج الاخرى . ولعله من المناسب هنا ان نشير الى انه في اوائل عام ١٩٦١ منحت الكويت استقلالها عن بريطانيا ، وقد ورد في اتفاقية الاستقلال مايلي : ــ

أ ــ سوف تنتهي اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ لانها لا تتسق مع سيادة واستقلال الكويت ....

ب ــ لن يكون هناك في هذه « الخلاصة » ... ما يؤثر على استعدادحكومة جلالة الملكة لمساعدة حكومة الكويت ، اذا طلبت الاخيرة مثل هــذه المساعدة(٣٠) .

وقد اتخذ قرار الانسحاب طبقا لثلاث مجموعات من الظروف ذكرهـــا « د. س. وات D. C. Watt » وهي(٣١) :

١ ــ طبيعة خفض الاعتمادات المالية للمصروفات الحكومية واثر هذا على حكومة العمال وعلى الحزب المعارض على حد سواء .

٢ ــ الاطار المالي العالمي الذي قرر في نطاقه خفض المصروفات الحكومية .

٣ ــ تاريخ الجدال السابق حول الرغبة في اقامة مراكز للقوات البريطانية في الخليج بعامة ، وتكاليفها ، وكذلك حول الاطار الفكري العام لمكانة بريطانيا العالمية (اختلاف الراي بين صانعي القرار البريطانيين حول موضوع الانسحاب) .

وكان رأي بعض الرسميين الانجليز ان بريطانيا تحمل نفسها بذلك فوق طاقتها ، بينما رأى البعض الاخر بأن هذا العبء هو التزام لابد منه للقوى الكبرى، وان هؤلاء الذين يريدون التحلل من هذا العبء ، انما يبغون تقلص نفوذ بريطانيا، ويرد المعارضون بأن خصومهم في الرأي مشبعون بافكار بالية ، وليست لهم القدرة على التكيف مع حقائق العالم المعاصر .

وباختصار يمكن القول بأنه كانت هنالك مجموعتين ، مجموعة تضع نصب اعينها اصلاح الاحوال الداخلية امانتيجة الالتزام الايديولوجي بفكرة ان العلاقات الخارجية هي تكلفة اجتماعية لا لزوم لها ، واما للرغبة في العزلة السياسية ، ومجموعة اخرى تعارض هذا الاتجاه الجديد لسياسة «شرقي السويس »لاعتقادها بأن مصالح بريطانيا تتمثل في وفائها بالتزاماتها في اقليم الخليج .

وترى وزارة الخارجية بأن المصالح البريطانية في الخليج انما تتمثل في استقرار الاقليم وتجنب الصراع(٣٢). ولقد كانت هناك في الحقيقة مجموعتان من المصالح البريطانية الاساسية هما : رؤوس الاموال البريطانية المستثمرة بطريقة مباشرة في انتاج النفط والتي تتضمن انصبة تقدر بمئات الملايين من الجنيهات الاسترلينية(٣٣) ومن ناحية اخرى فان تكلفة البقاء في الخليج تفوق مردوداته كثيرا وخاصة مع ظهور قوميات ثورية يساندها الادراك باهمية الثروة النفطية .

وحقيقة الامر انه في عالم متغير ، وفي ظل قيام الحركات القومية ، كان قرار بريطانيا بالانسحاب من المنطقة، من اكثر القرارات واقعية فحتى قبل ان تعلن بريطانيا قرارها بالانسحاب قرر شاه ايران عزمه على بناء قوة حربية فاعلة ، وكرد فعل لهذا بدأ الجانب العربي في الخليج بدوره في وضع الخطط ليحذو حذوه ، واذا لم تكن بريطانيا قد انسحبت في الوقت المناسب لواجهت اليوم مأزقا خطيرا ، وهو موقف يمثل نقيض وجودها الفاعل والمؤثر والذي استمر لقرن ونصف من الزمان .

الهوامش

1. John Marlowe. **The Persian Gulf in the Twentieth Century,** (London: The Cresset Press, 1962): PP. 1–27.
2. Ibid. at P. 20.
3. Ibid. at PP. 1–27.
4. Nejd today is one of the provinces of Saudi Arabia.
5. J.F. Standish. "British Maritime Policy in the Persian Gulf", **Middle East Studeis;** 1966–67. PP. 329–30.
6. Husain M. AlBaharna. **The Arabian Gulf States,** (Beirut: Librairie Solh Square, 1975): P. 26.
7. Sir Arnold T. Wilson. **The Persian Gulf,** (London: George Allen & Unwin Ltd., 1954): P. 209.
8. Ibid. at P. 209.
9. Ibid. at P. 211.
10. Husain M. AlBaharna. Op. Cit. at P. 29.
11. Briton Cooper Busch. **Braitain and the Persian Gulf: 1894–1914,** (University of California Press, 1967): P. 6.
12. Philip Woodruff. **Tde Men Who Ruled India: The Guardians** (New York: 1954): P. 270.
13. J.B. Kelly. "The British Position in the Persian Gulf", **The World Today;** June 1964, P. 240.
14. J.B. Kelly. **Eastern Arabian Frontiers;** (London: Faber & Faber, 1964): P. 122.
15. John Marlowe. Op. Cit. at PP. 40–41.
16. Briton Cooper Busch. Up. Cit. at P. 386.
17. T.W. Bennet. "The Past and Present Connection of England with the Persian Gulf", **J. Soc. Arts;** 1902. P. 646.
18. John Marlowe. Op. Cit. at PP. 40–41.
19. Briton Cooper Busch. Op. Cit. at PP. 384–388.
20. Ibid. at P. 385.
21. Sir Arnold T. Wilson. **Persia,** quoted in Briton Cooper Busch.

Op. Cit. P. 388.
22. "The Sheikhdoms of the Persian Gulf", **The British Survey**; March 1966. PP. 1–11.
23. John Marlowe. Op. Cit. at P. 76.
24. J.C. Hurewitz. Hd. **Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record: 1914–1956**; (New York: D. Van Nostrand Company, Inc., 1956): PP. 188–189.
25. "The Sheikhdoms of the Persian Gulf"; Op. Cit. at PP. 1–11...
26. J.B. Kelly. **Britain and the Persian Gulf: 1795–1880**; (Oxford: Clarendon Press, 1968): P. 243.
27. Ibid. at P. 245.
28. For detailed discussion on the importance of Gulf especially from Pakistan's point of view, see author's article. Sayed Farooq Hasnat. "A General Framework for Pakistan's Policy Towards the Persian Gulf Region". **Strategic Studies**; Vol. 1, No. 3, 1977. 80–96.
29. Husain M. AlBaharna. Op. Cit. at P. 397.
30. Ibid. at P. 374.
31. D.C. Watt. "The Decision to Withdraw from the Gulf", **Political Quarterly; 39; (1968): 310–321.**
32. Denis Wright. "The Changed Balance of Power in the Persian Gulf", **Asian Affairs**; 1973: PP. 255–262.
33. D.C. Watt. Op. Cit. at P. 313.